



الشرطة في بلاد المغرب الإسلامي



ليبدري بلخير
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة سيدي بلعباس
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



yeb1965@yahoo.fr



الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
ليبدري بلخير ، الشرطة في بلاد المغرب الإسلامي.- دورية كان التاريخية.- العدد الثامن يونيو ٢٠١٠. ص ٧٣ – ٧٨ .(www.historicalkan.co.nr)

مقدمة

إذا كانت النظم العسكرية الإسلامية انبثقت عن الجهاد منذ عهد الرسول "صلى الله عليه وسلم" كنظم دفاعية وهجومية للمسلمين حتى يتمكنوا من الصمود أمام التحديات التي كانت تواجههم ، فإن النظم الإدارية والقضائية أيضا أصبحت ضرورية في العالم الإسلامي ودويلاته مشرقاً و مغرباً. ويطلق النظام عادة على ما يدل على الترتيب والانسجام والارتباط ، ونظم الحكم هي القوانين والمبادئ والتقاليد التي عليها الحياة السياسية والغدارية والمالية لأي دولة في كل مكان وزمان.

وتعتبر الشرطة من أهم الأنظمة الإدارية التي عرفها العالم الإسلامي خلال مختلف مراحل تطوره. فقد اهتمّ الخلفاء والأمراء والحكام في العالم الإسلامي بنظام الشرطة. لتسيير دولهم وملكهم وحفظ أوطانهم ورعيتهم من المخاطر واللصوص واستتباب الأمن والاستقرار. فموضوع الشرطة مهم لأن دراسته تمكننا من الاطلاع والكشف على أهم جوانب الحياة الإدارية خاصةً في الدول ، علماً أن هذا المنصب كان يجمع بين ولاية المظالم والحسبة والقضاء فهناك تداخل في المهام يبين هذه الوظائف المذكورة وفي أوقات أخرى كانت خطة الشرطة تنفصل عنهم. وقد بلغ الاهتمام بالشرطة مبلغاً عظيماً إذ كان صاحب الشرطة يتمتع بنفوذ واسع ، حيث أصبح هذا المنصب منفذاً للوزارة والحجابة ، وكانت ولايتها تمتنع للأكباس وذوي النفوذ والجاه.

وقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع لعدّة اعتبارات: أولها أهمية الموضوع ورغبتي في كتابة وتوسيع البحث في الجوانب الإدارية للمغرب الإسلامي خلال فترة القرون الوسطى ، والميل الشخصي لهذه المواضيع خاصةً وأنها فترة طويلة تحتاج إلى المزيد من الدراسات المعمقة الأكثر تخصصاً ، ولأن المجالات واسعة ومتفرعة تحتاج إلى كشف المزيد من الحقائق والتنقيب ، خصوصاً وأن الدراسات والمؤلفات حول المغرب الإسلامي كانت تركز على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية ولا توجد دراسات مفصلة ومتخصصة حول الموضوع ، وإن كان قد أشير إليه فإن ذلك في سياق الحديث عن تاريخ المغرب الإسلامي بصفه عامة الأمر الذي دفعنا إلى البحث فيه.

وأثناء هذه الدراسة تبادرت إلى ذهني عدّة أسئلة ومنها: ما مفهوم الشرطة وكيف تطورت مشرقا؟ وما هي الشروط الواجب توفرها لتولي هذا المنصب ، وما هي المهام الموكلة لصاحب الشرطة ، وما أهميتها و دورها في بلاد المغرب الإسلامي؟

مصادر ومراجع الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدّة مصادر ومراجع أهمها ابن خلدون في المقدمة ، وكتاب العبر فيما يخص التعريف بهذه الوظيفة ومهام صاحب الشرطة ودورها وأهميتها عند العباسين والأمويين بالأندلس والعبيديين بمصر والمغرب خاصةً عند الزيانيين ، وحول الأوضاع التي آلت إليها الدولة الزيانية والتي استوجبت قيام الشرطة. ثم كتاب "لسان العرب" لابن منصور في إعطاء تعريف شامل للشرطة. كما استفادت الدراسة من مصدر آخر يخص الدولة الرستمية حول الشرطة باعتبار ابن الصغير مؤرخ الدولة الرستمية فيما يخص التعريف بصاحب الشرطة ومكانته الاجتماعية ، ومهامه في حفظ الأمن ومراقبة

سلوك الرعية. إلى جانب مصادر أخرى هامة ؛ كفقه النوازل للعقباني "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر" حول دور هذه الخطة ، والرحلة المغربية للبلسني العبدري حول العوامل التي ساعدت على تكوين وضرورة الشرطة عند الزيانيين. ومراجع أخرى ذات أهمية ، حسن إبراهيم حسن "تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية" ، ودمر مول "السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي" ، وكتاب تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي" لحسن إبراهيم حسن ، وبوزياني الدارجي عن "نظم الحكم في دولة بني عبد الواد" ، و"الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري" ، والدكتور شوقي أبو خليل في مؤلفه "الحضارة العربية الإسلامية" ، وكتب أخرى والتي استفاد منها الباحث في معرفة تطور هذه الوظيفة أو المنصب مشرقاً ومغرباً.

مفهوم الشرطة

الشرطة في السلطان من العلامة والإعداد سموا بذلك لأنهم أعدوا لذلك واعلموا أنفسهم بعلامات وهم أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت ، وهم طائفة من الجيش تشهد الوقعة[١]. وكلمة شرطة وشرطي مشتقة من الشرط وهي العلامة لأنهم يجعلون لأنفسهم علامات يعرفون بها. وقيل من الشرط وهو رُذالُ المال لأنهم يتحدثون في أراذل الناس وسفلتهم ممن لا مال له من لصوص ونحوهم[٢]. وتطلق على الذين يحفظون الأمن ويسهرون على النظام. والشرطة هي الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو الوالي في استتباب الأمن وحفظ النظام[٣] والقضاء على الجناة والمفسدين وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التي تكفل سلامة الناس و طمأنتهم.

تطور الشرطة في المشرق الإسلامي

مما لا شك فيه ؛ أن فعل العسس كان نواة الشرطة فقد كان عبد الله بن مسعود أميرا العسس أيام أبي بكر الصديق. وتولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه العسس بنفسه ولما تكاثر المفسدون وتظاهروا بالمنكر في وضيح النهار ، جاءت ضرورة ترصدهم وإلقاء القبض عليهم وبذلك ظهرت الشرطة ، ويذكر المقريزي في كتابه "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ج ١/ ٤٦٠" أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أوّل من اتخذ دار ضيافة في الإسلام وذلك سنة ١٧هـ ، أعدّ فيها الدقيق والسمن والعسل وغيره وجعل بين مكة والمدينة من يحمل المنقطعين من ماء إلى ماء حتى يوصلهم إلى بلد ، وتطوّر هذا حتى وصل إلى ما عرف بشرطة الطرق.

وكان "عمر بن الخطاب" أول من أدخل نظام العسكر في الليل. و في عهد "علي بن أبي طالب" رضي الله عنهما. نظمت الشرطة وأطلق على رئيسها صاحب الشرطة[٤] ومن هنا نستطيع أن نقول أن عمر بن الخطاب مهد لنظام الشرطة وأن علي بن طالب هو الذي أسس هذا النظام ، كما أن هناك إشارات إلى أن الشرطة تعود إلى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء ، حيث كانوا يقومون بمهام المحتسب وحتى عصر الخليفة المهدي. أو يوكلون من يقوم بها كالقضاة أو عمال الشرطة نيابة عنهم[٥].

وكانت الشرطة من النظم الإدارية الهامة في العصر العباسي الأول ، وكان أصل وضعها كما يقول "ابن خلدون" لمن يقيم أحكام الجرائم في حال استبدادها أولاً ثم الحدود بعد استيفائها... وكان الذي يقوم بهذا الاستبداد وباستيفاء الحدود بعده إذا تنزّه عنه القاضي يسمى صاحب الشرطة.[٦]

وقد ظهرت الشرطة كوظيفة في عهد الأمويين أوجدها معاوية بن أبي سفيان لتنفيذ سياسته ، ومنذ نشأتها انفصلت عن الحرس الخاص أو حرس الليل الذي أنشأه معاوية ، ولكن بعد ذلك تطوّر المقصود من الشرطة وأصبح أساس عملها أن تكون تابعة للقضاء مؤداها كما يقول ابن خلدون "استفاء الحدود" أي تنفيذ الأحكام الذي يصدرها القاضي.[٧]

وإذا كانت الشرطة في العهد الأمويّ أداة تنفيذ فقط ، ففي العهد العباسي وفي الأندلس تعاظمت اختصاصاتها حتى أعطي صاحبها حق القضاء في الجرائم ، وإقامة الحدود ، وتنفيذ أحكام القضاة.[٨] ويقول المقرّي في كتابه "نفح الطيب" عن الشرطة في الأندلس: "وأما خطة الشرطة بالأندلس فإنها مضبوطة إلى الآن معروفة بهذه السمة ويعرف صاحبها في ألسن العامة بصاحب المدينة وصاحب الليل...". حتى يقول "إذا كان صاحب الشرطة في الدولة العباسية وفي الأندلس وفي الفاطميين في المغرب ومصر ينظر في الجرائم ويقيم الحدود". ويوجه الاتهام حتى ضد أصحاب الوظائف الكبرى ، وكانت منقذا إلى الوزارة والحجابة وتشبه ولاية الشرطة ولاية المظالم من حيث كونها سلطة عليا".[٩]

آداب صاحب الشرطة و مؤهلاته

كانت مهمة الشرطة يتولاها الأكابر من رجالات الدولة حتى كانت ترشيحاً للوزارة والحجابة.[١٠] ، وأمّا صاحب الشرطة الصغرى فكانت أقل شأن من صاحب الشرطة الكبرى (الأندلس). وكان يُختار من علية القوم ومن أهل العصبية والقوة ، وهو أشبه بالمحافظ في هذا العصر لأنه يتولى رياسة الجند الذين يساعدون الوالي على استتباب الأمن.[١١] كما نزهوا هذه المرتبة وقلدوها كبار القواد وعظماء الخاصة من مواليهم (العباسين) ، ولم تكن عامة التنفيذ من طبقات الناس ، إنما كان حكمهم على الدهماء وأهل الرتب والضرب على أيدي الرداع والعجز.[١٢]

ولابد على صاحب الشرطة أن تتوفر فيه بعض الشروط منها: أن يكون حكيماً مهيباً ، عميق الفكر غليظا على أهل الريب ، شديد اليقظة فيلزم أصحابه باليقظة الدائمة. ملازمة المساجين ، يفتش الأطعمة وما يدخل السجن. يتفقد الدروب ليلاً ، ومعرفة مَن يدخل المدن. يمنع المظلوم من الانتصار لنفسه بيده ، معاقبة العامة والخاصة عقوبة واحدة كما أمرت الشريعة ضمن حدود الله. ويقول زياد بن أبيه: "ينبغي أن يكون صاحب الشرطة شديد الصولة قليل الغفلة... مسنا عفيفا مأمونا". وقال الحجاج بن يوسف: "أريده دائم العبوس طويل الجلوس سمين الأمانة أعجف الخيانة فقيل له عليك بعبد الرحمن عن عبيد التميمي".[١٣]

اختصاصات و مهام الشرطة

قد يلاحظ أن هناك تداخل في الاختصاصات بين القضاة وعمال الشرطة وبين المحتسبين ، وكان القاضي وعامل الشرطة قد يضاف إليهما مهام المحتسبين حتى في عصور تالية ، ولم يتم استغلالها بصورة عملية إلاّ في عصر الخليفة المهدي.[١٤]

وكانت الشرطة تابعة للقضاء أول الأمر تقوم على تنفيذ الأحكام القضائية ويتولى صاحبها إقامة الحدود.[١٥] ولكنها سرعان ما انفصلت عن القضاء وأصبح صاحب الشرطة مستقل في النظر في الجرائم، وأحياناً كانت الشرطة والحسبة في عصر الدولة الفاطمية تسند لشخص واحد مما يدل خطورة وأهمية مركز صاحب الشرطة، وكثيراً ما كان صاحب الشرطة ينوب عنه موظفون يعملون على حفظ النظام واستتباب الأمر في الأقاليم، ويساعد صاحب الشرطة القضاة والعمال ويقوم بتنفيذ الأحكام. وكانت أعمال المحتسب على ما ذكره الماوردي في "الأحكام السلطانية" متعددة مختلفة فكان إليه النظر في الأسواق، والمحافظة على الآداب والفضيلة، وإدارة الشرطة.[١٦]

وتعتبر الشرطة من الوظائف الدينية في الدولة الإسلامية ومهمة صاحبها النظر في الجرائم منذ بدايتها، وتطبيق الأحكام التي يصدرها القاضي بحيث تعتبر قوة رادعة لتنفيذ أحكام القضاة الصادرة، وزجر المخالفين من الناس.[١٧] وهناك مَن يرى أن الشرطة من الوظائف الدينية وهي تابعة أيضاً للقضاء لكونها تعمل على تنفيذ أحكام القضاة، وبذلك تكون في خدمة القضاء، لكنهم فصلوها عن القضاء فيما بعد لحاجة الحكام إلى ذلك لما للقضاء من قيود شرعية تحدّ من مرونة صاحب الشرطة.[١٨]

قال ابن خلدون عن مهمة صاحب الشرطة "وكان له النظر أيضا في الجرائم وإقامة الحدود في الدولة العباسية والأموية بالأندلس والعبيديين بمصر والمغرب راجعاً أيضاً إلى صاحب الشرطة... يفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ويقيم الحدود الثابتة في محلّها ويقيم التأديب والتعزير في حق مَن لم ينته عن الجريمة. ثم تنوسي شأن هاتين الوظيفتين في المولى التي تنوسي فيها أمر الخلافة فصار أمر المظالم راجعاً إلى السلطان كان له تفويض من الخليفة أو لم يكن. وانقسمت وظيفة الشرطة قسمين: منها وظيفة التهمة على الجرائم وإقامة حدودها، ومباشرة القطع والقصاص. وبقي قسم التعازير وإقامة الحدود في الجرائم الثابتة شرعاً.[١٩]

ومما سبق من دراسة لهذه الوظيفة مشرقاً ومغرباً يمكن أن نظيف إلى دور الشرطة أيضاً تنفيذ أوامر القضاة والمتحسبين، ومساعدة عمال الخراج، حفظ الأمن بمراقبة الأشرار واللصوص، حفظ النظام في الطرقات والأماكن العامة، مراقبة الملاهي والحانات، إدارة السجون. وكان صاحب الشرطة في مصر يرفع تقريراً يومياً إلى السلطان يكتب فيه مطالعة جامعة لأحوال البلد.[٢٠] أما تقليد صاحب الشرطة كما أورده القلقشندي في صبح الأعشى، فهو "اعتمد المساواة بين الناس، ولا تجعل بين الغني والفقير في الحق فرقا، أشمل أهل المدينة بطمأنينة تنيم الأخيار وتوقظ الأشرار، وآمنة تساوي فيها بين ظلام الليل ونور النهار ... وأنصف المظلوم وأقمع الظالم ...".[٢١]

الشرطة في بلاد المغرب الإسلامي: الرستمية والزيانية

ذكر ابن خلدون أن صاحبها في عهده بإفريقية يسمى بالحاكم وبالأندلس يسمى بصاحب المدينة.[٢٢] والمقصود بالحاكم هنا هو صاحب الشرطة لأنها تغير من الأمور التابعة للقضاء. وقد ذكر القاضي النعمان السلطة التي أعطاها أبو عبد الله الشعبي للقاضي المروزي بعد دخوله رقادة بأنه جعل إليه تولية الفقاة والحاكم بسائر البلدان.

والمقصود هنا أيضاً بالحاكم صاحب الشرطة. وقد اعتنت الدولة الفاطمية في المغرب بالشرطة كما اعتنت بمختلف الوظائف الأخرى.

أ. الدولة الرستمية:

إن المصادر التي تحدثت عن الدولة الرستمية تشير إلى أن عبد الرحمن بن رستم راعى تعاليم المذهب الاباضي في سياسته الداخلية - معتمداً على النظم الفارسية في هذا المجال - كان يختار قضاته وأصحاب شرطته ومحتسبيه ممن يثق في عملهم وإخلاصهم، ويؤكد ابن الصغير في كتابه سيرة الأئمة الرستميين "وقضاته مختارة وبيوت أمواله ممتلئة وأصحاب شرطته والطائفون به قائمون بما يجب.[٢٣] وقد نجد ترتيب هؤلاء العمال الموظفون على الشكل التالي: القضاة ويمثلون الطبقة الأولى، ويتلوهم أصحاب الشرطة الذين يمثلون نواب القاضي.[٢٤]

وكانت وظيفة الشرطة في الدولة الرستمية، هي حماية الأمن العام للمجتمع والمحافظة على النظام، وحراسة المدن، ومراقبة سلوكيات الرعية. وقد نظمت الشرطة خلال العهد الرستمي تنظيماً جيّداً امتدّ إلى العاصمة تيهرت وعدّة مدن أخرى، إلى درجة أن هذه المدن أصبحت محصنة من الفساد و العبث.

وقد ظهر منصب الشرطة منذ نشأة الدولة الرستمية على يد عبد الرحمن بن رستم، إذ كان يحسن اختيار الفرد المناسب له، إذ أشار إلى ذلك ابن الصغير قائلاً: " ... إن أصحاب شرطته والطائفون به قائمون بما يجب".[٢٥] ولكن منصب الشرطة حاد عن مهامه المكلف بها وخاصةً في مدينة تيهرت في عصر الإمام عبد الوهاب حيث شكت جماعة من تبادل المدينة لرؤساء قبيلتي سدراتة ومزاتة فقالت لهما: "إن صاحب شرطتنا فاسق وأمامنا لا يغير من ذلك شيئاً وقد جاء الله بكم[٢٦] فلما دخلوا على الإمام قال أحدهم إن رغبتك قد ضجت من قاضييك وصاحب بيت مالك والقائم بشرطتك. فاعزل عنهم —القبائل —وولي عليهم خيارهم".

وقد أصبح منصب الشرطة في المجتمع الرستمي على عهد الإمام أفلح بن عبد الوهاب ضعيفاً ليس له هيبة أو وقار خاصةً بين الأثرياء والشخصيات ذات النفوذ الاجتماعي، حيث لم يقدر أو يجرؤ صاحب شرطة الإمام دخول أسواق المدينة خوفاً ومهابة من ابن وردة الأعجمي.[٢٧] وقد ظهر الفساد وكثرت الفتن في المجتمع خلال عهود الأئمة الرستميين المتأخرين، كالشاب المنحرف وعمّت الفواحش، وكثر الخمر بين عموم الناس، حتى أن الإمام أبا حاتم استشار شيوخ البلد من الاباضية وغيرها في مَن يوليه منصب الشرطة حيث يقول ابن الصغير فقال: "أي أبو حاتم" من ترون أن نوليه الشرطة فقالوا قوم زكار وقد قتل إبنه بين بديل وله نصيحة، وقال قوم إبراهيم بن مسكين فإن له صلته في الحق قولاهما جميعاً، وكان البلد قد فسدت وفسد أهلها في تلك الحروب واتخذوا المسكر أسواقا، والغلمان أخدانا. فلمّا ولي هذان الرجلان الشرطة قطعا ذلك في أسرع من طرفة عين وحملا على الناس بالضرب والسجن والقيد ... وشردت الغلمان ... والسرّاق وقطاع الطريق. وأمنت السبل ... و لم ينقمو على ابن حاتم شيئاً.[٢٨]

ومن هنا تتضح أهمية الشرطة في توفير الأمن للمجتمع الرسمي من الداخل، فقد وجد لصاحبها مساعدون لأداء هذه الوظيفة والمهمة. ولم تذكر لنا المصادر التاريخية أجر صاحب الشرطة وأعوانه باستثناء فترة عبد الرحمن بن رستم، حيث كان الإمام وأعوانه من الحشم والقضاة

وأصحاب الشرطة وسائر معاونيه، فكانت أرزاقهم السنوية تقتطع من مال الجزية وخراج الأرض وما أشبهه.[٢٩] وقد بين ذلك ابن الصغير قائلاً: "يقتطع له ما يكفيه في سنته من مال الجزية ومال الخراج".[٣٠]

ب. الدولة الزيانية:

في دولة بني عبد الواد كانت خطة الشرطة موجودة وإن تعذر معرفة العهد الذي نشأت فيه بهذه الدولة، وكما كان الحال في دول المغرب الإسلامي والأندلس فإن الدولة العبد وادية اتخذّت هي الأخرى شرطة في حاضرتها ويحق لنا أن نتساءل! ما هو الدور الذي كانت تقوم به الشرطة خلال عهد الدولة الزيانية؟

فينبغي الإشارة إلى أن الشرطة من النظم الإدارية التي اهتم بها الزيانيون وهي موروثة عن الموحدين، بحيث كانت مهمة صاحبها حفظ الأمن والنظام والآداب العامة، وتتبع الجرائم وإقامة الحدود.[٣١] وقد أعطاها بنو زيان عناية خاصة كالحسبة والمظالم، حيث كان يعين في هذا المنصب من اتصف بالصلابة والحسم في الأمور الشرعية والسياسية حسب قول ابن خلدون.[٣٢]

ورغم أن المصادر لا تشير بوضوح إلى تاريخ نشأة هذه الوظيفة أو الخطة، إلا أن عدم توفر الأمن في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني دفع سلاطين هذه الدولة إلى إنشاء صاحب الشرطة، للتصدي للأشرار والفساد والجريمة داخل مدن هذه الدولة. كما أن كتب النوازل تجيب عن الكثير من التساؤلات المتعلقة بدفع الفساد وتأمين السبل لتأكيد انعدام الأمن خلال هذه الفترة، حيث يتبين من خلال جواب الفقيه قاسم العقباني لمرابط يستفسر عن الإقامة في مواضع كانت سابقاً بيد أهل الفساد وذلك بقوله "الحمد لله إن إقامة هذا المرابط بهذا الموضع من باب إعانة اللهفان ودفع الفساد عن أهل الأمان وأعظم المثوبة في ذلك وما هذا الإجهاد عظيم وشرق دائم مقيم.[٣٣]

أضف إلى ذلك؛ انتشار ظاهرة اللصوصية وبعض قطاع الطرق لعدّة قبائل وهجماتهم على القوافل التجارية والمسافرين، وهي عوامل تسببت في انعدام الأمن في المسالك والطرقات وهو ما أكده العبدري قائلا "ولما انتهينا إلى المفازة التي في طريق تلمسان وجدنا طريقاً منقطعاً مخوفاً لا تسلكه الجموع الوافرة إلاّ على حذر واستعداد ... ولا يمكن أن يجوز عليهم إلا مستعد يتفادون من شره ...".[٣٤]

لقد هيأت ظروف القهر الاقتصادي والاجتماعي المجال أمام توسع ظاهرة الأمن في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني. وأمام هذه الأوضاع المتدهورة والخطيرة قام سلاطين الدولة الزيانية بمحاولات لتوفير الأمن، فأكثروا من تسنيد الأسوار والأبراج والقلاع لحماية المدن والضواحي،[٣٥] كما اعتمدوا على الشرطة في حفظ الأمن، حيث قامت هذه الشرطة بدور جبار وبحزم في تطبيق الأحكام الصادرة عن القاضي وصاحب المقالم. وكان الولاة يقومون بمساعدة صاحب الشرطة في تأدية مهامه، وكانت الأحكام تطبق بصرامة كبيرة، حتى جُعل للأسواق شرطة خاصة يقوم صاحبها بتطبيق أحكام المحتسب والقاضي وخدمته، ولهذا الغرض شيد بنو زيان السجون.

إن الشرطة في العهد الزياني قامت بدور كبير في الحفاظ على الأمن الداخلي وأصبحت للشرطة خصوصية ميزتها عما كانت عليه عند الحفصيين أو المرنيين، حيث أصبحت مقننة من خلال وصية أبي حمو موسى الثاني التي يذكر فيها: أي يا صاحب الشرطة "ثم يدخل صاحب شرطتك وحكام بلد حضرتك ليخبرك بما يريد في ليلتك ولا يخفي عليك شيء من أحوال رعيتك (وبلدك ليخبرك بما يزيد في ليلتك ولا يخفي عليك شيء). وبلدك من ضبط مملكتك فتسأله عن القليل والكثير والجليل من الأمر والحقير ... ولا يقع من الحاكم جور في بلد ولا ظلم لأحد... بأن الملك لا يغيب عنه شيء من أحوال بلده فيمتنع كل منهم من استطالة يده فيقف الناس عند حدودهم.[٣٦]

ونستنتج من هذه الوصية ضرورة مساءلة صاحب الشرطة فيما يقع من أحداث داخل الدولة لاتخاذ جميع التدابير للحفاظ على الأمن، وبالتالي فالشرطة مهمتها حفظ الرعية. وفي موضوع آخر من كتابه طلب "أبو حمو موسى" من ولده بأن يتفرس في الحاكم وينظر في حاله فإن كان محبوباً من الأشرار فعندها يكون منحرفاً في أعماله، وإن كان محبوباً من الأخيار فمعناه أنه مستقيم الحال سليم السلوك، ثم ينصح ولي عهده بأن يتابع حال الحاكم أي صاحب الشرطة فإن رأى أنه قد ظهرت عليه علامات الغنى وزادت ثروته عن حدها، عندئذ يعرف بأنه يأخذ الرشوة ويستغل سلطانه لأهدافه.[٣٧] ومع ذلك لم يوفق "أبو حمو" نفسه في فراسته لصاحب الشرطة "موسى بن يخلف" حيث خانه في آخر الأمر مما أدّى إلى حدوث فتنه مع ولي عهده، كما تسبب في قتل كاتب سره "يحي بن خلدون" وكانت نهاية هذا الحاكم.[٣٨]

الشرطة الحمادية

(٣٩٨ هـ - ٥٤٧ هـ/ ١٠٠٧م – ١١٥٢م)

لقد عرفت الشرطة تطوراً مهماً في الدولة الحمادية، حيث توسعت مهامها إلى حراسة الأسواق والأحياء، وشوارع المدن وأبواب العاصمة، وتأمين الطرقات الموصولة إليها ومراقبة الموانئ، والسهر على راحة التجار والمسافرين الأجانب، وتوفير الأمن لهم والطمأنينة على أرواحهم ومتاعهم بداخل "الفنادق" التي يحلون بها. كما كانوا ينظمون دورياتهم الاستطلاعية ليلاً مصحوبين بأسراب الكلاب لتحديد أماكن المتسكعين والمتسللين بعد الإعلان عن توقف التجول بواسطة البراح، وهذا يؤكد كثرة الزوار والحركة داخل الدولة ليلاً نهاراً، وحرص الدولة على توفير الأمن للعامة من الزوار والمقيمين، وإشارةً إلى كثرة اللصوص وقطّاع الطرق.

ونتيجةً إلى كل هذه المهام والتدابير الوقائية المتخذة في سبل حفظ النظام العام، واستتباب الأمن وإحلال السلم بين أفراد الرعية، نالت الشرطة "الحماية" مكانة هامة في هرم النظام الإداري للدولة وأصبح صاحب الشرطة بداخل العاصمة يخضع إلى سلفة أمير الدولة مباشرةً، فيما أصبح مساعدوه على المدن والمقاطعات يخضعون بدورهم إلى سلفة حاكم المدينة أو حاكم المقاطعة من غير واسطة إدارية بينهما، كما ظلت مهام الشرطة التكفل بالسجناء من الرجال والنساء.

الخاتمة

إلا أنّه بعد الإطلاع ودراسة هذه الخطة أو الوظيفة انطلاقاً من مفهومها وتطورها ونماذج لها، وصلنا إلى أن مدى أهمية هذه الوظيفة أي الحاكم أحيانا أو صاحب الشرطة أحياناً أخرى في بلاد المشرق ثم المغرب الإسلامي، حيث اعتبرت من الوظائف الدينية في الدولة الإسلامية فقد كانت أداة تنفيذ فقط في العهد الأموي، ثم أعطى صاحبها حق القضاء في الجرائم وإقامة الحدود. وقد أصبحت أيضا قوة



تنفيذية للقضاء والخراج والحسبة ، بل وكانت أحياناً تسند مع الحسبة لشخص واحد ، مما يدل على خطورة وأهمية مركز صاحبها ، أي صاحب الشرطة ، ومما يؤكد ذلك انقسام الشرطة في مصر والأندلس إلى شرطة عليا وأخرى صغرى وأحيانا أخرى متوسطة ،(٣٩) كما أصبح هذا المنصب منفذاً إلى الوزارة والحجابة.

وتظهر أوضاع المغرب الإسلامي السياسة والاقتصادية والاجتماعية خاصةً في الدولة الرستمية والزيانية حاجة هذه الدول إلى الشرطة لإحلال السلم والأمن والاستقرار ، وحفظ الممتلكات والأشخاص بعد انتشار ظاهرة اللصوص وقطّاع الطرق ، خاصةً على المسالك والطرقات وحول المدن ، وانتشار الفقر والمجاعات أو الحصار الذي فرض على تلمسان من قبل السلطان المريني أبو الحسن عندما اقتحم مدينة تلمسان عام ٧٣٧ هـ ، و قتل السلطان أبو تاشفين عبد الرحمن الأول (٧١٨ — ٧٣٧هـ) ، وانتشرت أيدي النهب على البلد فلحقت الكثير من أهله في أموالهم وحرمهم.(٤٠)

الهوامش:

١- ابن منظور ، لسان العرب ، ط٨، طبعة جديدة محققة ، دار صادر بيروت ، ص ٥٧.
٢- القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ج٥ ، ص ٤٥٠.
٣- حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي ، ج١ ؛ الدولة العربية في الشرق ومصر والمغرب والأندلس ، دار الجيل بيروت ، مكتبة النهضة القاهرة.
٤- حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن: النظم الإسلامية ، ط٣، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ص ٢١٧.
٥- حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي ... ج١ ، ص ٣٧٤، الدولة العربية في الشرق ومصر والمغرب والأندلس ، دار الجيل بيروت ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة.
٦- موسى لقبال ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها و تطورها ، ط١ ، ١٩٧١ ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر.
٧- حسن إبراهيم ، المصدر نفسه ، المقدمة.
٨- عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، ج٢ ، ص ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، تحقيق عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، ط١ ، القاهرة ١٩٥٨.
٩- شوقي أبو خليل ، الحضارة العربية الإسلامية وموجز الحضارات السابقة ط١ ، ١٩٩٤ ، دار الفكر دمشق ، ص ٣١٠—٣١٤.
١٠-الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ، نشأتها وتطورها ، موسى لقبال ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر ، ط١ ، ١٩٧٠
١١- د/ مرمول محمد الصالح ، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ١٩٨٣ ، ص ٢٦٨-٢٧٠.
١٢- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، حسن إبراهيم حسن.
١٣- نفسه.
١٤- مرمول محمد الصالح ، السياسة الداخلية ، ص ١٨.
١٥- موسى لقبال ، الحسبة المذهبية ، ص ٣٣.
١٦- حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام ، ج١ ، ص ٣١٢.
١٧- حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد المغرب ، ط٢ ، ١٩٥٨. مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ص ٢٣٤.
١٨- مرمول محمد الصالح ، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية ؛ جورجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ، م١ ، ص ٢٤٣ منشورات مكتبة دار الحياة ، بيروت ١٩٦٧.
١٩- بوزياني الدراجي ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص ٢٣٩.
٢٠- ابن خلدون ، المقدمة طبعة جديدة منقحة ومصححة ٢٠٠٧ ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، ص ٢٣١.
٢١- شوقي أبو خليل ، الحضارة العربية الإسلامية ، ص ٣١٠-٣١٤.
٢٢- الدكتور شوقي أبو خليل ، الحضارة العربية الإسلامية ، ص ٣١٤.
٢٣- د. مرمول محمد الصالح ، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية ، ص ٢٦٩.
٢٤- إسماعيل عبد الرزاق ، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن ٤هـ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب الأقصى ط٢ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٦٢-٢٦٣.
٢٥- سعد زغلول عبد الحميد ، تاريخ المغرب العربي ، تاريخ دول الأغالبة ، الرستمين وبني مدرار والأدارسة حتى قيام الفاطميين ، منشأة العارف ، الإسكندرية ، ص ٣٠٨-٣٠٩.
٢٦- ابن الصغير ، أخبار الأئمة الرستمين ، تحقيق وتعليق ، الدكتور محمد ناصر والأستاذ ابراهيم بحاز ، دار الغرب الإسلامي ، ص ٤٠.
٢٧- ابن الصغير ، المصدر السابق ، ص ٤٧.
٢٨- نفسه ص ٤٧.
٢٩- ابن الصغير ، أخبار الأئمة ، ص ٩٩.
٣٠- سعد زغلول عبد الحميد ، تاريخ المغرب العربي ، ص ٣٠٨-٣٠٩.
٣١- ابن الصغير ، المصدر نفسه.
٣٢- عبد العزيز فيلالي ، تلمسان في العهد الزياني ، ج١ ، دار موفم للنشر والتوزيع ٢٠٠٢.
٣٣- ابن خلدون عبد الرحمن ، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٤٤٦.
٣٤- العقباني أبو عبد الله محمد ، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر ، تحقيق محمد علي الشنوفي ، نشر في Bulletin d'étude orientales ، 1967 ، 196 Damas ، TXIX année 1965 ، ص٢٨.
٣٥- العبدري البلسني محمد ، الرحلة المغربية ، تحقيق أحمد بن جدو ، مطبعة البحث ، قسنطينة ، ص ٠٨.
٣٦- عبد العزيز الفيلالي ، تلمسان في العهد الزياني ص ١٢٨.
٣٧- أبو حمو موسى الثاني ، واسطة السلوك في سياسة الملوك ، مطبعة الدولة التونسية ، تونس ، ١٨٦٢ ، م ص ، ص ٨٣.
٣٨- بوزيان الدارجي ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ، ص ٢٣٩.
٣٩- نفسه ، ص ٢٣٩.
٤٠- عندما اعتلى عبد الرحمن الناصر العرش ، أبتدع نوعاً ثالثاً للشرطة أطلق عليه "الشرطة الوسطى" ويظهر أن صاحبها اختص بالنظر إلى جرائم الطبقة الوسطى.
٤١- ابن خلدون ، كتاب العبر ، ج٦ ، طبعة بيروت ١٩٦٨ ، ص ٥٣٦.

قائمة المصادر و المراجع:

١- عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة ، طبعة جديدة ومنقحة ومصححة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ٢٠٠٧.

٢- إبن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد ناصر ، الأستاذ إبراهيم بحاز ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٦.

٣- إبن منظور: لسان العرب ، ط٨، طبعة جديدة ومحققة ، دار صادر ، بيروت.

٤- العقباني أبو عبد الله محمد: كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر ، تحقيق محمد علي الشنوفي ، نشر في bulletin d'études orientales ، 1967 ، Damas 196 ، TXIX année 1965 ، ص٢٨.

٥- العبدري البلنسي محمد ، الرحلة المغربية ، تحقيق أحمد بن جدو ، مطبعة البحث قسنطينة (ب.ت).

٦- أبو حمو موسى الثاني: واسطة السلوك في سياسة الملوك مطبعة الدولة التونسية ، تونس ١٨٦٢ ، م ص.

٧- جورجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي م١ ، منشورات مكتبة دار الحياة —بيروت ١٩٦٧.

٨- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد المغرب ط٢ ، ١٩٥٨.

٩- د. مرمول محمد الصالح: السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ١٩٨٣.

١٠- حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، دار الجيل بيروت ، مكتبة النهضة المغربية ، القاهرة ٢٠٠١.

١١- بوزياني الدراجي: نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٣.

١٢- الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن ٤هـ، محمد إسماعيل عبد الرزاق ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط٢ ، ١٩٨٥.

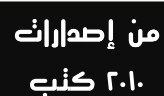
١٣- سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي تاريخ دولة الأغالبة الرستميين و بني مدرار الأدارسة حتى قيام الفاطميين ، منشأة العارف ، الإسكندرية.

١٤- الدكتور شوقي أبو خليل: الحضارة العربية الإسلامية وموجز الحضارات السابقة ، ط١ ، ١٩٩٤ ، دار الفكر دمشق.

١٥- الحسبة المدهبية في بلاد المغرب الإسلامي ، نشأتها و تطورها: موسى لقبال ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر (دت).

١٦- عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني ج١ ، دار موفم للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢.

١٧- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية ، من إعداد الطالب: بوركبة محمد ، جامعة وهران ، قسم الحضارة الإسلامية ٢٠٠٠ ، بلعربي خالد ، دور الشرطة في استتباب الأمن في العهد الزياني ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر ، العدد ٩ ، ص ٥٣.



أيام المحروسة:

"من الدخول العربي حتى التجربة الإخشيدية"

بحث وإعداد: أشرف صالح

الناشر: دار الصداقة للنشر الإلكتروني، فلسطين ٢٠١٠

تناول الكتاب سبعة مباحث من عمر مصر في العصور الوسطى، وهي فترة تزيد عن ثلاثة قرون، تعرضت مصر خلالها لتغيرات عظيمة في النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية، بدايةً من علاقة مصر بالعرش البيزنطي وتلك الأسباب التي عجلت بالقضاء على الحكم البيزنطي ومهدت السبيل لدخول العرب إلى البلاد، وموقف الأقباط من الفتح الإسلامي. ثم بداية عصر الولاة في مصر بانتهاء الفتح الإسلامي، حيث وصل عدد الولاة منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية إلى ما يقرب من اثنين وثلاثين (٣٢) واليًا في مقابل ثمانية وسبعون (٧٨) واليًا في الفترة الممتدة من العصر العباسي حتى قيام الدولة الطولونية.

مع إلقاء الضوء على مسار رحلة الإسلام واللغة العربية داخل مصر، ومظاهر الحريات التي تمتع بها الأقباط، وما تعرضوا له من مضايقات معنوية ومالية، مما كان له أكبر الأثر في إشعال ثورات متعددة في وجه الجنرالات الأمويين والعباسيين. ووصولاً إلى قيام الدولة الطولونية في مصر على يد أحمد بن طولون أول سلسلة الحكام البارزين الذي حكموا مصر على فترات متقطعة، حيث استقل بمصر عن الخلافة العباسية وكون إمبراطورية واسعة تمتد إلى الشام وحدود الدولة البيزنطية شمالاً، وإلى النوبة جنوباً، وإلى برقة غرباً، وتخوم العراق شرقاً. وانتهاءً بقيام ثاني الدول المستقلة في مصر "الدولة الإخشيدية" على يد محمد بن طغج الإخشيد، الذي حاول محاكاة أحمد بن طولون في مظهره ومواكبه وبلاطه، إلا أنه لم يرزق من مواهبه أي شيء، وانقضت السنوات دون أثر. ومع ذلك فإن الدولة التي أقامها الإخشيد في مصر، أتاحت للشعب المصري أن يعيش فترة من الزمن في هدوء واستقرار، بعيداً عن الفوضى والفتن التي انتابت الخلافة العباسية.

